وثيقة كوتنادورا بشأن السلم والتعاون في أمريكا الوسطى المؤرخة في ٧ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤ (٥٠) .

وإذ يساورها القلق لأن الحظر التجاري الانفرادي وغيره من التدابير التي فرضت على نيكاراغوا في ١ أيار/مايو ١٩٨٥ والتي وُسِّع نطاقها اعتباراً من ١ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٥ تؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد البلد ، وخاصة على تجارته وبالتالي على خطته الإنمائية ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن التدابير المذكورة لن تسهم في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لنيكاراغوا وفي أهداف ومقاصد عملية كوتنادورا ،

وإذ تشير إلى القلق الواسع الانتشار الذي أعرب عنه المجتمع الدولي بشأن الحالة في أمريكا الوسطى التي تفاقمت نتيجة للحظر التجاري المفروض على نيكاراغوا ،

وإذ ترى أن ثمة إجماعاً لدى المجتمع الدولي على الإسهام في التقدم الاقتصادي والاجتماعي لبلدان المنطقة وتعزيز عملية التكامل الاقتصادي للمنطقة ، بغية الإسهام في السعي إلى إيجاد تسوية سياسية للأزمة الإقليمية عن طريق التفاوض ،

وإذ تؤكد من جديد الحق السيادي وغير القابل للتصرف لنيكاراغوا وسائر دول المنطقة في أن تقرر بحرية سياساتها الخاصة ونظمها الاقتصادية والاجتماعية ، وفي تطوير علاقاتها الدولية بما يتفق مع مصالح شعوبها دون تدخل خارجي ، أو تخريب ، أو إكراه مباشر أو غير مباشر ، أو تهديدات من أي نوع ،

وإذ يساورها بالغ القلق لأن الحظر التجاري يعرّض للخطر مبادئ التجارة الحرة وعدم التمييز التي ينبغي أن تسود فيما بين الدول ،

١ - تأسف للحظر التجاري وغيره من التدابير التي فرضت مؤخراً ضد نيكاراغوا وترجو إلغاء تلك التدابير فوراً ؛

٢ - تدعو جميع الدول إلى تشجيع التعاون في المجالين الاقتصادي والتكنولوجي في أمريكا الوسطى واتخاذ تدابير ملموسة بصدده بغية المساعدة على الحد من الآثار السلبية للحظر التجاري وغيره من التدابير المفروضة على نيكاراغوا ، والإسهام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي ؛

٢ - تقرر أن يستأنف المؤتمر عقد الجزء الرابع من دورته في جنيف لمدة ثلاثة أسابيع في الفترة من ٢٠ كانون الثاني/يناير إلى ٧ شباط/فبراير ١٩٨٦ ؛

٣ - ترجو من الأمين العام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يتخذ جميع الترتيبات اللازمة لعقد الجزء الرابع من دورة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن ؛

٤ - ترجو أيضاً من الأمين العام مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يقدم تقريراً عن نتائج مؤتمر الأمم المتحدة المعني بشروط تسجيل السفن إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٨٨/٤٠ - الحظر التجاري ضد نيكاراغوا

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى المقاصد والمبادئ ذات الصلة بالموضوع الواردة في ميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد المبادئ الأساسية التي تنظم العلاقات فيما بين دول المجتمع الدولي ،

وإذ تشير إلى الإعلان العالمي لحقوق الإنسان (١٨) ،

وإذ تشير إلى قرار مجلس الأمن ٥٦٢ (١٩٨٥) المؤرخ في ١٠ أيار/مايو ١٩٨٥ ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٢٦٢٥ (د - ٢٥) المؤرخ في ٢٤ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٧٠ ، لاسيما المبدأ الخاص بواجب عدم التدخل في الشؤون التي تكون من صميم الولاية القومية لدولة ما وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ،

وإذ تؤكد من جديد أن لكل بلد حقه السيادي في اختيار سياساته واستراتيجياته الإنمائية الخاصة به ،

وإذ تشير إلى جميع المواد ذات الصلة في الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة ،

وإذ تشير أيضاً إلى قرار الجمعية العامة ٤/٣٩ المؤرخ في ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٤ الذي نوهت فيه الجمعية بجهود مجموعة كوتنادورا وجميع الدول المهتمة ، ولاسيما تلك التي لها روابط بالمنطقة ومصالح فيها ، أن تنفذ على نحو كامل بمقاصد ومبادئ

(٥٠) الوثائق الرسمية لمجلس الأمن ، السنة التاسعة والثلاثون ، ملحق تموز/يوليه وأب/أغسطس وأيلول/سبتمبر ١٩٨٤ ، الوثيقة S/16775 ، المرفق .

٣ - تطلب إلى جميع الحكومات والمنظمات الدولية ذات الصلة أن تبدأ الأعمال التحضيرية المكثفة والشاملة للدورة السابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٩٠/٤٠ - المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الدولية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٦٠/٣٢ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٧ ، الذي أشارت فيه إلى قرار المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٠٩٧ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٩ تموز/يوليه ١٩٧٧ وأعلنت فيه الفترة ١٩٧٨ - ١٩٨٨ عقداً للنقل والمواصلات في أفريقيا ،

وإذ تشير أيضاً إلى قراراتها ١٩٣/٣٤ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٩ ، و ٥٩/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ ، و ١٣٩/٣٦ المؤرخ في ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨١ ، و ٢٠٥/٣٧ المؤرخ في ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢ ، و ١٤٣/٣٨ المؤرخ في ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٣ بشأن المشاكل التي تنفرد بها زائير في مجال النقل والمرور العابر (الترانزيت) والوصول إلى الأسواق الدولية ، وإذ توافق على تنظيم مؤتمر مائدة مستديرة ثان في عام ١٩٨٥ مع البلدان المانحة ومؤسسات التمويل بشأن مشاريع زائير في هذه المجالات الثلاثة ،

وإذ تذكّر بالقرار ١١٠ (د - ٥) لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية المؤرخ في ٣ حزيران/يونيه ١٩٧٩^(٥١) ،

وإذ تذكّر أيضاً بمقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي ٢٤٩ (د - ٦٣) المؤرخ في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٧٧ وبقراره ٦٨/١٩٨١ المؤرخ في ٢٤ تموز/يوليه ١٩٨١ ، وكذلك بالقرار ٢٩٣ (د - ١٣) الذي اتخذته المؤتمر الوزاري للجنة الاقتصادية لأفريقيا في ٢٦ شباط/فبراير ١٩٧٧^(٥٢) ،

وإذ تضع في اعتبارها تقرير الأمين العام بشأن نتائج مؤتمر المائدة المستديرة الأول لتمويل مشاريع النقل في زائير ، الذي عقد في كينشاسا في ٢٨ و ٢٩ حزيران/يونيه ١٩٨٣^(٥٣) ،

٣ - ترجو من الأمين العام أن يقدم تقريراً إلى الجمعية العامة في دورتها الحادية والأربعين عن تنفيذ هذا القرار .

الجلسة العامة ١١٩

١٧ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٥

١٨٩/٤٠ - تقرير مجلس التجارة والتنمية

إن الجمعية العامة ،

إذ تشير إلى قرارها ١٩٩٥ (د - ١٩) المؤرخ في ٣٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٤ ، بصيغته المعدلة^(٥٤) ، بشأن إنشاء مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية كهيئة تابعة للجمعية العامة ، وقراراتها ٣٢٠١ (د إ - ٦) و ٣٢٠٢ (د إ - ٦) المؤرخين في ١ أيار/مايو ١٩٧٤ والمتضمنين الإعلان وبرنامج العمل المتعلقين بإقامة نظام اقتصادي دولي جديد ، و ٣٢٨١ (د - ٢٩) المؤرخ في ١٢ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٤ والمتضمن ميثاق حقوق الدول وواجباتها الاقتصادية ، و ٣٣٦٢ (د إ - ٧) المؤرخ في ١٦ أيلول/سبتمبر ١٩٧٥ والمتعلق بالتنمية والتعاون الاقتصادي الدولي ، و ٥٦/٣٥ المؤرخ في ٥ كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٠ والذي يتضمن مرفقه الاستراتيجية الإنمائية الدولية لعقد الأمم المتحدة الإنمائي الثالث .

وإذ تضع في اعتبارها الدورة السابعة القادمة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، التي ستعقد في عام ١٩٨٧ ، والتي تعتبر فرصة كبيرة لإحراز تقدم في القضايا الرئيسية في ميدان التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية .

وإذ تلاحظ أن منشور التجارة والتنمية : تقرير ١٩٨٥^(٥٥) قد أسهم مساهمة ببناء في قيام مجلس التجارة والتنمية ، في دورته الحادية والثلاثين ، بدراسة الحالة الاقتصادية في العالم واحتمالاتها في المستقبل .

١ - تحيط علماً بتقرير مجلس التجارة والتنمية عن أعمال دورته الثلاثين ودورته الاستثنائية الرابعة عشرة ودورته الحادية والثلاثين^(٥٦) ؛

٢ - ترجو من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أن يواصل وأن يكتشف مساهمته الهامة والدور الذي ما فتىء يؤديه في إحياء وتدعيم التجارة الدولية وما يتصل بها من مجالات التعاون الاقتصادي الدولي لأغراض التنمية ؛

(٥١) انظر : القرارات ٢٩٠٤ (د - ٢٧) ، و ٢/٣٦ ألف وباء ، و ٣/٣٤ .

(٥٢) منشورات الأمم المتحدة ، رقم المبيع A. 85. II. D. 16 .

(٥٣) الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الأربعون ، الملحق

رقم ١٥ (A/40/15) ، المجلدان الأول والثاني .

(٥٤) انظر : الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي ، الدورة

الثالثة والستون ، الملحق رقم ٧ ، المجلد الأول (E/5941) ، الجزء الثالث .

(٥٥) A/38/264/Add. 1-E/1983/90/Add. 1 .